مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/8/11

تدويل العدالة الجنائية: رؤية قانونية لتحصين "صولة الفجر" وتفكيك شبكات الفساد في العراق (تجارب دولية ومقترحات وطنية)

د. عامر حادي عبدالله

● ورقة سياسات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

تدويل العدالة الجنائية: رؤية قانونية لتحصين "صولة الفجر" وتفكيك شبكات الفساد في العراق (تجارب دولية ومقترحات وطنية)

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات القانونية

الاصدار / سياسات

الموضوع / الحوكمة والدستور والقانون

د. عامر حادي عبدالله / أستاذ القانون الدولي العام – الموصل/ باحث قانوني في الشؤون الدولية / نائب رئيس مؤسسة شفق لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

الملخص التنفيذي

واجه حملات مكافحة الفساد في العراق تحديات بنيوية ترتبط بتغلغل شبكات النفوذ، وحاجة المنظومة القضائية المحلية إلى دعم جهودها لكشف شبكات الفساد وتتبع الأموال المهربة العابرة للحدود. وبالتزامن مع الحملة الحكومية الحالية (صولة الفجر)، التي انطلقت فجر يوم 28 حزيران 2026، تبحث هذه الورقة في مدى إمكانية استعانة رئيس الوزراء، السيد علي فالح الزيدي، بآليات دولية، مستندةً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) [1*]، وميثاق الأمم المتحدة لعام 1945، اللذين تتيح بموجبهما المواد (34، 29، 22) من ميثاق الأمم المتحدة لأجهزة المنظمة الحق في إنشاء فرق التحقيق ولجان تقصي الحقائق.

تخلص الورقة إلى أن التجارب الدولية (مثل غواتيمالا وهندوراس والسلفادور ودول البلقان وحتى العراق) أثبتت نجاح لجان التحقيق الدولية والمحاكم المختلطة في تفكيك مراكز القوى واسترداد مئات الملايين من الدولارات، ويتوجب على الحكومة العراقية ان تضع التجارب الدولية السابقة نصب عينيها وتستفد منها وتعمل على تلافي الاخطاء التي وقعت فيها لتحقق افضل النتائج المرجوة، وتوصي الورقة بضرورة تقديم طلب رسمي لمجلس الأمن لتشكيل فريق تحقيق دولي على غرار فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد- UNITAD)، [2*]

1(*). اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب قرار الجمعية العامة 58/4 في 31/ تشرين الاول /2003.

2(*). تم تأسيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن

مع استحداث محكمة دولية مختلطة (هجينة) متخصصة لضمان النزاهة والاستفادة من الخبرات الدولية، خاصةً فيما يتعلق بالجانب المالي والجوانب التقنية في كشف شبكات الفساد، وتوظيف خبرة المحققين الدوليين بالشراكة مع محققين عراقيين، ومساعدة الفريق الدولي في سرعة استجابة الدول لاسترداد الأصول والأموال المهربة من خلال دائرة الاسترداد في هيئة النزاهة، والمنصوص عليها في المادة 10-سابعاً من قانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2011،[3*] واتخاذ بعض الإجراءات الداخلية التي تعزز من عملية صولة الفجر وتضمن انسيابية استرداد الأموال وشفافية الإجراءات المتخذة.

خلفية عامة وسياق المشكلة

في ظل الحملة التي أطلقها رئيس الوزراء العراقي لمكافحة الفساد وملاحقة المتورطين، والتي عُرفت بـ (صولة الفجر (حيث انطلقت فجر يوم 28 حزيران 2026، وشملت مداهمات واعتقالات طالت (47) شخصية كمرحلة أولى، من المتهمين بجرائم متعددة منها الإضرار بالمال العام والرشوة والاختلاس والاستيلاء على أموال الدولة،[4] وجرائم اخرى تتعلق بالكسب غير المشروع وتضخم الأموال

الجرائم المرتكبة من جانب داعش يونيتاد- UNITAD بقرار مجلس الامن الدولي بالوثيقة المرقمة (S/RES/2017/ 2379في 21/ايلول/ 2017)

3(*). تنص المادة -10 سابعا من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011 المعدل على (دائرة الاسترداد يرأسها مدير عام حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل في القانون تتولى مسؤولية جمع المعلومات ومتابعة المتهمين المطلوبين للهيئة من خارج العراق واسترداد اموال الفساد المهربة للخارج بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية وتضم مديريتين احدهما لاسترداد الاموال والثانية لاسترداد المتهمين.

4. ينظر: المواد (340، 341، 307، 308، 315، 316) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل.

وتضارب المصالح وقضايا فساد،[5] اضافة الى تهم بجرائم وافعال اخرى، وصدرت بحق المتهمين مذكرات قبض بموجب القانون،[6] بعد رفع الحصانة عن النواب والسياسيين الذين يتمتعون بها وفق الأطر القانونية السليمة،[7] يبرز التساؤل الملحّ حول مدى قدرة الأدوات القانونية الوطنية على تفكيك شبكات الفساد العابرة للحدود وتتبع الأموال المهربة وإعادتها إلى خزينة الدولة من الداخل والخارج؟

تستند خيارات الدولة العراقية في الاستعانة بالفاعل الدولي إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) الصادرة عام 2003، والتي يُعدّ العراق طرفاً فيها؛ حيث تشير المادة (60) منها إلى المساعدة الفنية وتبادل المعلومات، وتؤكد المادة (5) على السياسات والممارسات المنسقة لمكافحة الفساد، بوصفها المرتكز القانوني الدولي الذي يسوغ استعانة الدولة بآليات دولية لمساعدتها في تنفيذ التزاماتها الاتفاقية. يُضاف إلى ذلك المادة (46) التي تمكّن القضاء من تقديم طلبات مساعدة قانونية متبادلة إلى الدول الحاضنة للأموال، استناداً إلى كون الدولتين طرفين في الاتفاقية.

ومن دون شك، فإن تشكيل لجان التحقيق الدولية لا ينحصر بالجرائم المتعلقة بالإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم ذات الصلة، بل شهدت قرارات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تشكيل لجان دولية وفرق متخصصة

5. ينظر: المواد (1، 19) من قانون النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011 المعدل.
6. ينظر: المواد (92، 99) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لسنة 1971 المعدل.
7. ينظر: المادة (63/ ثانياً) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005، والمادة (20) من النظام الداخلي لمجلس النواب رقم (1) لسنة 2022.

في التحقيق بجرائم الفساد، نجحت في ضبط مبالغ مالية ضخمة والكشف عن شبكات فساد عابرة للحدود.

الدروس المستفادة من التجارب الدولية

استعانت دول عدة، لا سيما في أمريكا اللاتينية ودول البلقان، بلجان تحقيق دولية للكشف عن جرائم الفساد وملاحقة شبكاته العابرة للحدود قضائياً واسترداد الأموال، ومن أبرز هذه التجارب:

أولاً: غواتيمالا (اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات العقاب- CICIES)

بدأت اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا (CICIG) باقتراح من المجتمع المدني الغواتيمالي في عام 2002 لإنشاء لجنة دولية للتحقيق في التهديدات التي تشكلها بقايا شبكات الاستخبارات العسكرية لمكافحة التمرد ضد المنظمات التي تحقق في الجرائم المرتكبة خلال الصراع الداخلي الذي دام 36 عاماً في البلاد. ثم وجّهت بعد ذلك الحكومة الجديدة، بقيادة المحافظ أوسكار بيرغر، إلى الأمم المتحدة طلباً للمساعدة، وبالعمل مع المجتمع المدني الغواتيمالي، للعمل على نسخة من اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب (CICIACS). وهذه النسخة هي CICIG. وواجهت أيضاً معارضة سياسية قوية من الكونغرس، ولكن تمت الموافقة عليها أخيراً بعد عملية تصديق مضطربة في أواخر عام 2007.[8]

8. Open Society Justice Initiative, Against the odds: CICIG in Guatemala, 2016, https://www.justiceinitiative.org/publications/against-odds-cicig-guatemala تاريخ الزيارة 2/7/2026

وأسست الأمم المتحدة اللجنة عام 2006 بوصفها لجنة دولية مستقلة ذات طابع تحقيقي وادعائي، مكملةً للنيابة العامة المحلية وضمن إطار القانون الغواتيمالي، حيث أُنشئت بموجب اتفاقية بين الأمم المتحدة والحكومة الغواتيمالية لدعم مؤسسات الدولة المحلية.[9]

ونجحت اللجنة في تفكيك بُنى الجريمة المنظمة والفساد الحكومي، عن طريق التعاون مع النيابة العامة في غواتيمالا واستخدام آلية متطورة تعتمد على التنصت القضائي المُقنّن والتحليل الجنائي الرقمي، حيث تم تسجيل وتحليل أكثر من 89,000 مكالمة هاتفية، وأكثر من 3,000 استماع مباشر مدمج في القضية، وعمليات المداهمة المباغتة، واتباع آليات قانونية وفنية لإسقاط الشبكة، مما أدى إلى الإطاحة بمراكز القوى ومحاكمة رئيس البلاد بعد كشف قضية (لا لينيا) للاحتيال الجمركي عام 2015، مما أدى إلى رفع الحصانة عن الرئيس الأسبق (أوتو بيريز مولينا) ونائبته (روكسانا بالديتي)، واستقالتهما ثم سجنهما.

وتمكنت، عبر قانون مصادرة الأموال، من تحريز أموال وأصول ذات قيم عالية جداً ارتبطت بمسؤولين فاسدين سابقين ربطوا مصالحهم مع شبكات تهريب واختلاس عامة، وتُقدّر الأصول المجمدة والشبكات المفككة خلال مسيرة عمل اللجنة كاملةً بـ(500) مليون دولار، بينما الأموال المباشرة المرتبطة بقضايا الرئيس الأسبق (أوتو بيريز مولينا) عُيّنت بدقة في قضايا الرشاوى والاحتيال الضريبي بمبالغ محددة

9. Agreement between the United Nations and the State of Guatemala on the establishment of an International Commission Against Impunity in Guatemala (CICIG), 2006.

(مثل قضية الميناء الإسباني البالغة 25 مليون دولار، وقضايا تهرب ضريبي بمئات الملايين).

وقد واجهت اللجنة في المحاكم الغواتيمالية مئات الطعون والدعاوى التي تتهمها بعدم الدستورية، من قبل بعض السياسيين والموالين لهم الذين تضررت مصالحهم ويخشون أن تدور عليهم دائرة المحاسبة، والادعاء بأن الاتفاقية الدولية لتأسيسها تنتهك السيادة الوطنية وتتدخل في الشؤون الداخلية للدولة. إضافةً إلى أن التحقيقات اصطدمت بجدار الحصانة القضائية التي كان يتمتع بها الوزراء والنواب والقضاة، وحتى رئيس الجمهورية، وكان رفع الحصانة يتطلب مسارات برلمانية معقدة وطويلة، وغالباً ما كانت تُواجَه بالرفض من برلمان حليف للمتهمين.[10]

وهذا ما يجب العمل على تلافيه عند تشكيل الفريق الدولي للتحقيق في جرائم الفساد في العراق، من خلال اتباع مسارات قانونية سليمة وصحيحة، وفقاً للتشريعات والقرارات الدولية، وبالاتساق مع القوانين الوطنية العراقية، وبالشراكة الأساسية مع القضاء الوطني.

إضافةً إلى معوقات سياسية تمثلت في تشكيل تحالف غير معلن ضمّ سياسيين ورجال أعمال متنفذين وضباط جيش سابقين وشبكات الجريمة المنظمة، وعمل هذا التحالف بشكل موحّد لعرقلة القوانين التي تقترحها اللجنة لتحديث منظومة العدالة. وعندما بدأت اللجنة

10.https://www.stabroeknews.com/2015/08/25/news/regional/guatemalan-president-says-wont-stand-down-amid-graft-scandal-2/ موقع ستابروك الاخباري تاريخ الزيارة 2/7/2026

بالتحقيق مع الرئيس الأسبق (جيمي موراليس) بسبب التمويل غير القانوني لحملته الانتخابية، أعلن في آب 2018 عدم تجديد تفويض اللجنة، وقام في كانون الثاني 2019 بإنهاء الاتفاقية مع الأمم المتحدة من طرف واحد، وطرد رئيس اللجنة، المدعي الدولي (إيفان فيلاسكيز)، من البلاد ومنعه من الدخول.

وصادفت اللجنة أيضاً معوقات قضائية بسبب قضاة ومستشارين مرتشين داخل المنظومة المحلية، كانوا يقومون بتسريب معلومات التحقيقات السرية والمداهمات للمتهمين، أو تأجيل الجلسات لسنوات (تكتيكات المماطلة). وعانت غواتيمالا من غياب بنية تحتية أمنية قوية لحماية القضاة وممثلي النيابة العامة والشهود الأساسيين في القضايا الكبرى، مما جعلهم عرضة للترهيب المستمر.[11]

ونرى ان هذه التجربة قد نجحت في وقف هدر الاموال واستعادة الكثير منها اضافة الى كشف شبكات الفساد وتقديمهم للعدالة وصدور احكام قضائية بحقهم، من جهة اخرى نلاحظ ان اللجنة واجهت معوقات قانونية وسياسية وقضائية، تستدعي الوقوف عليها لتلافي الوقوع فيها، وتحصين الفريق المزمع تشكيله بالقرارات الرصينة وفقا للقوانين وتلافي الطعن في شرعية الفريق وتأسيسه، اضافة الى ضرورة العمل مع القضاء العراقي جنبا الى جنب وتبادل التعاون المشترك بين الجانبين لتحقيق الاهداف المرجوة.

11. UN Chief 'strongly rejects' Guatemala decision to expel anti-corruption body, متاح على الرابط التالي: https://news.un.org/en/story/2019/01/1029962 تاريخ الزيارة 1/7/2026

ثانياً: هندوراس (بعثة دعم مكافحة الفساد والإفلات من العقاب-MACCIH):[12]

أُسست البعثة عام 2016 من قِبل رئيس هندوراس آنذاك (خوان أورلاندو هيرنانديز)، بموجب اتفاقية رسمية وقّعها مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية (OAS)، لتهدئة الشارع الغاضب تحت ضغط احتجاجات (حركة الساخطين) الشعبية العارمة. ولم تُمنح البعثة صلاحية الادعاء العام كما حدث في غواتيمالا (CICIG) بل أُسست بوصفها بعثة دعم فني واستشاري تعمل يداً بيد مع وحدة ادعاء هندوراسية خاصة تسمى (UFECIC)، للتحقيق وبناء الملفات القانونية وتقديمها للقضاء المحلي.

ولم تسترد البعثة أموالاً نقدية بشكل مباشر للخزينة؛ لأن سلطة الاسترداد والمصادرة النهائية تظل قانوناً بيد القضاء الهندوراسي والنيابة العامة المحلية، غير أن البعثة **نجحت** في التحقيق في ملفات ألحقت ضرراً مباشراً بمالية الدولة يُقدّر بحوالي 12.5 إلى 13 مليون دولار أمريكي، **ونجحت** تلك التحقيقات المشتركة بين البعثة والوحدة المحلية في استصدار أحكام قضائية بـ**الحجز والتحفظ المؤقت والمصادرة الجنائية** لعقارات فاخرة، وسيارات فارهة، وحسابات مصرفية تابعة للمتورطين في قضايا، مثل قضية اختلاس السيدة الأولى السابقة (روسا إيلينا بونيا)، زوجة الرئيس الأسبق (بورفيريو لوبو)، لأموال عامة ضخمة كانت مخصصة لمشاريع اجتماعية ومساعدة

12. https://www.oas.org/en/spa/dsdsm/maccih/new/informes.asp تاريخ الزيارة 2/7/2026 الموقع الرسمي لبعثة دعم مكافحة الفساد والافلات من العقاب في الهندوارس

الأطفال الفقراء، وتحويلها إلى حساباتها الشخصية.

وقد صدر بحقها حكم في عام 2019 بالسجن لمدة 58 عاماً بتهم الاحتيال والاختلاس، وفي عام 2020، ألغت المحكمة العليا في هندوراس هذا الحكم بسبب وجود أخطاء إجرائية وتناقضات في المحاكمة الأولى، وأمرت بإعادة محاكمتها مجدداً في عام 2022، وصدر بحقها حكم نهائي بالسجن لمدة 14 عاماً وشهر واحد بتهمة الاحتيال المستمر والاستيلاء غير المشروع على الأموال العامة، إضافةً إلى الكشف عن أموال تم اختلاسها من قبل نواب في البرلمان الهندوراسي، تم حجزها لضمان عدم تهريبها وتمهيداً لعودتها إلى مالية الدولة.

ونلاحظ في هذه التجربة مدى التأثير الذي حققه السخط الشعبي والضغط الجماهيري على الحكومة، والذي أوقعها في حرج كبير، مما أجبرها على إجراء تحقيقات مع الأشخاص المتورطين بالفساد وهدر المال العام، وإعادة مبالغ كبيرة إلى خزينة الدولة، ومحاسبة المتورطين بموجب أحكام قضائية.

الأمر الذي يبين لنا الأثر الإيجابي الذي قد تحققه المطالب الشعبية، وورقة الضغط التي قد يشكلها الشارع والمجتمع المدني على أجهزة الدولة، لدفعها إلى اتخاذ خطوات إيجابية وفاعلة لكشف المتورطين في هدر الأموال العامة وإعادة هيبة الدولة.

ثالثاً: السلفادور (اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب- CICIES)

تأسست اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في السلفادور (CICIES) من قِبل رئيس البلاد، ناييب بوكيلي، عن طريق توقيع اتفاقية تعاون ثنائية مع الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية (OAS) في أيلول 2019، تنفيذاً لوعد قطعه في حملته الانتخابية، حيث أُسست كهيئة فنية تابعة للسلطة التنفيذية، دون عرضها على البرلمان السلفادوري أو المحكمة العليا للمصادقة عليها، مما جعل صلاحياتها تقتصر على الدعم الفني وتقديم التقارير للنيابة العامة، دون امتلاك سلطة التحقيق المستقل أو الادعاء القضائي المباشر.[13]

وتولت مراجعة الإنفاق الحكومي الطارئ المخصص لجائحة كورونا، البالغ 2.1 مليار دولار، ونجحت في كشف شبكات فساد مالي بمبلغ 155 مليون دولار، يمثل إجمالي قيمة حزم المشتريات والعقود الطارئة المخصصة لجائحة كورونا، التي خضعت لتحقيقات ومداهمات من النيابة العامة السلفادورية بناءً على ملفات شبهات وفساد أعدتها اللجنة ورفعتها إلى القضاء، مثل عقود توريد كمامات وأقنعة طبية عبر شركات تابعة لأقارب مسؤولين بأسعار مضخمة. وقام القضاء والنيابة العامة بحجزها والتحفظ عليها واستردادها.[14]

13. Cooperation Agreement for the Implementation of an Advanced Mission for the Establishment of the Inter-American Commission Against Impunity in El Salvador, 2019.

14. https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/el-salvador-#2f5cca، تقرير منظمة هيومن رايتس ووج، حالة حقوق الانسان في السلفادور 2023، تاريخ الزيارة 2026/7/4

وانتهى عمل اللجنة رسمياً في 4 حزيران 2021، أي بعد أقل من عامين من تأسيسها، حيث أعلن المدعي العام السلفادوري، المدعوم من الرئيس بوكيلي، إلغاء اتفاقية التعاون مع منظمة الدول الأمريكية. وتذرعت الحكومة حينها بغضبها من قيام الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بتعيين (إرنستو مويشوندت)، وهو عمدة العاصمة السابق ومعارض سياسي بارز لبوكيلي وملاحق قضائياً، مستشاراً للمنظمة، بينما كان السبب الحقيقي في الإغلاق، كخطوة استباقية من الرئيس بوكيلي لحماية أركان حكومته، بعد أن بدأت اللجنة تأخذ عملها بجدية وأرسلت 12 تقريراً رسمياً إلى النيابة العامة تكشف فساداً مالياً واسعاً داخل الوزارات السيادية خلال الجائحة.[15]

وساهمت تقارير وملفات (CICIES) بشكل رئيسي في تزويد وزارة الخارجية والخزانة الأمريكية بالمعلومات والأدلة الفنية اللازمة، حيث استخدمت واشنطن هذه الأدلة لإدراج كبار المسؤولين في حكومة بوكيلي، من بينهم رئيسة موظفي البيت الأبيض ماريان نيفيس، ووزير الصحة فرانسيسكو ألابي، في (قائمة إنغل) للعزل المالي وتجميد الأصول الدولية بموجب قانون ماغنيتسكي. أما محلياً، فقد عرقلت السلطة التنفيذية معاقبتهم، وصدرت قوانين تمنحهم حصانةً بأثر رجعي عن إنفاق الجائحة.[16]

ونرى من خلال هذه التجربة أن تأسيس اللجنة جاء لتقديم الدعم

15. Fiscalia finaliza acuerdo con CICIES de la OEA , https://www.dw.com/es/el-salvador-fiscal%C3%ADa-finaliza-acuerdo-con-cicies-de-la-oea/a-57785187 تاريخ الزيارة 2026/7/4

16. تقرير إلى الكونغرس بشأن الأشخاص الأجانب الذين شاركوا عن علم في أعمال تقوض العمليات أو المؤسسات الديمقراطية، أو الفساد الكبير، أو عرقلة هذا الفساد في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، القسم 353 (ب) من قانون اعتمادات وزارة الخارجية والعمليات الخارجية والبرامج ذات الصلة لعام 2021 (القسم FF، القانون العام 260-116.

الفني للحكومة في مواصلة جهودها لمكافحة الفساد، واستطاعت الحكومة أن تتلافى الرفض البرلماني واحتمالية تكاتف تيار سياسي لإجهاض خطوة الحكومة من خلال عدم التصويت على الاتفاق؛ لذا جُعلت اللجنة للدعم الفني للحكومة. ومما لا شك فيه أن الحكومة جعلت قرار تمديد وإنهاء عمل اللجنة بيدها، وعندما أحسّت بالخطر يقترب منها، واحتمالية تناول اللجنة ملفات فساد تتبع للرئيس نفسه، سارعت إلى إنهاء عملها.

الأمر الذي يجب تلافيه في تجربة العراق، وتقنين عملية إنهاء عمل اللجنة وفقاً لشروط تصب في المصلحة العامة، بعيداً عن الأهواء التي تصب في مصالح شخصية وضيقة. إضافةً إلى ملاحظة مهمة جداً، وهي إجماع رؤساء الحكومات في العراق بعد عام 2003 على وعد الجماهير بمحاربة الفساد وتقديم المتورطين للعدالة، دون أي تنفيذ يُذكر للوعود، باستثناء الإجراءات الأخيرة لحكومة السيد علي الزيدي، التي طالت بعض المتورطين بجرائم الفساد والإثراء على حساب المال العام.

رابعاً: العراق: (لجنة التحقيق في برنامج النفط مقابل الغذاء) [17]

خضع العراق لتحقيق دولي قادته الأمم المتحدة، حيث شُكّلت (IIC – لجنة التحقيق المستقلة) بقرار من الأمم المتحدة في نيسان 2004، وصدر التقرير النهائي المكوّن من عدة أجزاء في تشرين الأول

17. تقرير لجنة التحقيق المستقلة في برنامج النفط مقابل الغذاء، ادارة برنامج الامم المتحدة للنفط مقابل الغذاء، المجلد الرابع، تقرير التحقيق، ادرة الامم المتحدة، الجزء الثاني، 7/ ايلول/ 2005.

2005، وسُمّيت (لجنة فولكر)، حيث ترأسها رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الأسبق (بول فولكر)، للتحقيق في الفساد والرشاوى في برنامج النفط مقابل الغذاء. وكشفت التحقيقات عن شبكات تربّح غير قانونية شملت مئات الشركات الدولية.

واستعان القضاء العراقي مراراً بخبراء ماليين وفرق دولية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتعقّب الأموال المهربة وتدريب المحققين المحليين. وصدر تقرير لجنة فولكر النهائي في تشرين الأول 2005؛ حيث كشف أن نظام ما قبل 2003 حقق 1.8 مليار دولار من العائدات غير القانونية عبر برنامج النفط مقابل الغذاء للفترة من (1996) إلى (2003)، منها 229 مليون دولار من عمولات بيع النفط، و1.55 مليار دولار من رسوم رعاية وعمولات سرية فُرضت على الشركات الموردة للمواد الغذائية والطبية.

أما بشأن الشركات الدولية المتورطة، فيشير التقرير إلى 2,253 شركة من مختلف دول العالم، منها شركات كبرى في فرنسا وروسيا والصين وبريطانيا دفعت رشى للنظام العراقي؛ مما أدى لاحقاً إلى ملاحقات قضائية وتغريم عدة شركات دولية في محاكم أمريكية وأوروبية بتهم الفساد وخرق العقوبات، بالإضافة إلى تورط مسؤولين أمميين، إذ أدانت التحقيقات مدير البرنامج نفسه (بينون سيفان) بتهمة تلقي رشى وتسهيل تخصيصات نفطية لأطراف معينة.

وأحدث تقرير لجنة فولكر هزة قضائية عالمية، وصدرت أحكام جنائية وغرامات كبرى ضد شركات ومسؤولين، منها:

إدانة محكمة الاستئناف في باريس عام 2016 شركات كبرى، على رأسها شركة (توتال – Total)، وفرضت عليها غرامة قدرها 300 ألف يورو بتهمة تقديم رشى لمسؤولين عراقيين، كما أدانت المحكمة ذاتها شركة النفط الألمانية (Vitol)، وفرضت عليها غرامة قدرها 300 ألف يورو. وفي عام 2007، وافقت شركة النفط الأمريكية العملاقة (Chevron) على دفع 30 مليون دولار للحكومة الأمريكية لتسوية اتهامات بدفع رشى وعمولات سرية غير قانونية للحصول على النفط العراقي بموجب البرنامج. وفي عام 2007 أيضاً، غُرّمت شركة (El Paso Corp) مبلغ 41 مليون دولار للسبب ذاته.

وفي عام 2008، غُرّمت شركة (Volvo/Renault Trucks) وشركات تابعة لمجموعتي فولفو ورينو للشاحنات بمبالغ تجاوزت 19 مليون دولار، لتورطها في دفع عمولات سرية للنظام العراقي السابق. كما أُدينت شركة تصدير القمح الأسترالية (AWB) بدفع رشى بلغت 222 مليون دولار للنظام العراقي تحت غطاء «رسوم نقل بري» وهمية لشركة نقل عراقية (شركة الوركاء) كانت واجهة للنظام. وصدرت أحكام جنائية ومدنية وغرامات بملايين الدولارات ضد المديرين التنفيذيين للشركة في أستراليا.

ونلاحظ هنا أن القضاء العراقي استفاد في تلك المرحلة من خبرات الخبراء الدوليين في المجالات المالية والتحقيقية لكشف شبهات الفساد، مما أدى إلى تقديم المتورطين إلى العدالة، إضافةً إلى الكشف عن مبالغ طائلة تم هدرها. فلا ضير من تكرار التجربة في

هذه المرحلة الحرجة، وتوظيف خبرات فريق دولي متخصص في التحقيق في جرائم الفساد.

وليس تأسيس فريق الأمم المتحدة للتحقيق لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش (– UNITAD يونيتاد) ببعيد؛ إذ تشكّل الفريق بطلب من الحكومة العراقية، بموجب رسالة أرسلها وزير الخارجية العراقي الأسبق في 9 آب 2017 إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن. وبدأ الفريق عمله رسمياً في العراق في 20 شباط 2018، وأنهى مهامه في 24 أيار 2024.

وقد عمل الفريق على تدريب القضاة العراقيين وتطوير قدراتهم من خلال إشراكهم في دورات تدريبية متخصصة، كما تمكّن خلال فترة عمله من جمع وأرشفة ورقمنة أكثر من (15) مليون صفحة من الأدلة المكتشفة. وبلغ حجم مستودع البيانات التي جمعها من القضاء العراقي جزءاً من (40) تيرابايت من الأدلة التي توثق جرائم تنظيم داعش الإرهابي وتكشف ملابساتها، وقد سلّم الفريق هذه الأدلة إلى مجلس القضاء الأعلى في العراق.

وعمل فريق التحقيق الدولي تحت رئاسة مستشار خاص للأمم المتحدة، واستعان بمجموعة كبيرة من المحققين والموظفين، كان 80% منهم من العراقيين، لإنجاز المهام الموكلة إلى الفريق. وخلال فترة عمله، أصدر الفريق 12 تقريراً، بواقع تقرير واحد كل ستة أشهر، تناولت خطوات العمل ونسب الإنجاز وآليات التحقيق وتفاصيل الجرائم المرتكبة.

وجدير بالذكر أن الفريق اختص موضوعياً بالتحقيق في الجرائم التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإبادة الجماعية، أما اختصاصه الزماني، فكان يشمل الجرائم التي ارتُكبت في الفترة من 2014–2017، وهي فترة سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على عدد من المحافظات العراقية.[18]

خامساً: دول البلقان (ألبانيا ومقدونيا الشمالية)

بدأت جمهورية ألبانيا عام 2016 أضخم عملية تطهير وتدقيق قضائي في تاريخها الحديث، حيث طبقت نظام الفحص القضائي الصارم (Vetting) شرطاً أساسياً للمضي في مفاوضات عضوية الاتحاد الأوروبي، واستهدفت هذه الآلية التحقق من مصادر ثروات القضاة والمدعين العامين.

تمت العملية بالكامل برعاية ودعم مشترك من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، عبر تأسيس بعثة المراقبة الدولية (International Monitoring Operation – IMO)، التي تولت الإشراف المباشر على أعمال لجان التدقيق الوطنية. وأسفرت هذه الآلية عن إخضاع قرابة 800 قاضٍ ومدعٍ عام ومستشار قانوني للفحص؛ حيث بلغت نسبة الذين عُزلوا قضائياً أو الذين آثروا الاستقالة طواعيةً لتجنب الملاحقة والفضيحة أكثر من 60% من إجمالي المستهدفين، نظراً لعجزهم عن تقديم كشوفات مالية تبرر مصادر أملاكهم.

18. د. عامر حادي عبد الله، دور الفريق الدولي التابع للأمم المتحدة يونيتاد في الكشف عن جرائم داعش في العراق، مجلة نينوى للدراسات القانونية، العدد6، المجلد3، السنة 2026.

وتم رصد وتجميد أصول وممتلكات غير مبررة تُقدّر قيمتها الإجمالية بأكثر من 120 مليون يورو، وتعرض بعض هؤلاء الفاسدين لأحكام قضائية بالسجن، منهم قضاة في المحكمة العليا والمحكمة الدستورية، إضافةً إلى إدانة المدعي العام الأسبق للجمهورية وسجن سياسيين كبار متواطئين. [19]

نلاحظ في أعلاه أن عملية مكافحة الفساد في ألبانيا استهدفت الجهاز القضائي في عملية كبيرة جداً، أخضعت المئات من القضاة للتحقيق، الأمر الذي يجعلنا أمام حقيقة مفادها أنه لا استثناءات ولا حصانات يجب أن تبقى عندما يتعلق الأمر بالفساد وهدر المال العام، وهذه الحقيقة التي يجب أن يضعها الزيدي نصب عينيه في عملية (صولة الفجر) ومعركته على الفساد.

وفي المقابل، حاولت مقدونيا الشمالية استنساخ التجربة الألبانية وتطبيق نظام التدقيق الصارم ذاته (Vetting) لتطهير سلكها القضائي في أواخر عام 2016 وبداية عام 2017، إلا أن الاتحاد الأوروبي والبعثات الاستشارية الدولية رفضوا إقرار نظام عزل شامل هناك، تلافياً لحدوث شلل مؤسسي كامل في المرفق القضائي المقدوني، ومنعاً لاستغلال العملية سياسياً في تصفية القضاة والخصوم غير الموالين للحكومة. وعوضاً عن ذلك، اعتمدت مقدونيا الشمالية على نظام (التدقيق المؤسسي المحلي التدرّجي)، حيث

19. Darinka Piqani, A Rule of Law Assessment of the 2016 Judicial Vetting Reform in Albania, Hague Journal on the Rule of Law, 2026. متاح على الرابط التالي: https://doi.org/10.1007/s40803-026-00276-9 تاريخ الزيارة 2026/7/5

جرى تفعيل الآليات الدستورية التابعة لـ(مجلس القضاء الأعلى) وهيئة مكافحة الفساد الوطنية لتقييم كفاءة القضاة وفحص ذممهم المالية، بناءً على معايير وتوصيات الاتحاد الأوروبي.

وأسفر هذا المسار عن إقالة عدد من القضاة وأعضاء المجالس القضائية بتهم الفساد وتضارب المصالح، وتُقدّر قيمة الأموال التي كشفتها التحقيقات وتم حجزها بحوالي 15 إلى 18 مليون يورو، وصدرت أحكام قضائية بالسجن بحق بعض المتورطين، منهم رئيس مجلس القضاء الأعلى الأسبق (زوران تيودوفيسكي)، بالإضافة إلى سجن المدعية العامة الخاصة بمكافحة الفساد (كاتيكا جانييفا) التي أُدينت في قضية ابتزاز كبرى لرجل أعمال هزّت الأوساط القضائية، وسجن مديري ومسؤولي إنفاذ القانون في وزارة الداخلية ومديري جمارك أُدينوا بتسهيل شبكات كسب غير مشروع وحماية أصول مهربة خارج البلاد بالتواطؤ مع قضاة معزولين.[20]

وبالحديث عن مقدونيا، نلاحظ أولاً أن سبب رفض الاتحاد الأوروبي استنساخ تجربة ألبانيا وإقرار نظام عزل شامل في مقدونيا هو خشية إصابة الجهاز القضائي فيها بشلل تام؛ وهذا الأمر يذكرنا بتصريحات بعض السياسيين العراقيين بين الحين والآخر بأنهم إذا كشفوا عما في حوزتهم من ملفات فساد ومعلومات خطيرة، ستنهار العملية

20. North Macedonia 2020 Report, Commission Staff Working Document, Brussels, 6.10.2020 SWD(2020) 351 fina, EUROPEAN COMMISSION. متاح على الرابط التالي:
https://enlargement.ec.europa.eu/system/files/2020-10/north_macedonia_report_2020.pdf تاريخ الزيارة 2026/7/5

السياسية برمتها. بينما نرى أن مقدونيا فتحت ملفات فساد جهازها القضائي، وهو من أهم أجهزة الدولة، ولم تلتفت إلى احتمالية انهيار الدولة أو العملية السياسية بسبب مطاردة المتورطين بالفساد وتطهير أجهزة الدولة منهم، بسبب قناعة راسخة لدى الدول التي تحترم مؤسساتها وشعبها وتاريخها بأن محاربة الفساد تسهم في بناء الدولة، ولا تساهم مطلقاً في انهيارها.

والملاحظة الثانية هي الاستشراء الكبير للفساد في القضاء المقدوني، إلا أن هذا الرفض لم يثنِ عزيمة الحكومة المقدونية عن محاربة الفساد عبر اعتماد التدقيق الداخلي وفق الآليات الدستورية والقانونية لتطهير الجهاز القضائي من الفساد، رغم خطورة المرحلة.

سادساً: العراق: حملة السيد رئيس الوزراء (علي الزيدي) للقضاء على الفساد ومحاسبة المتورطين.

أصبح العراق من ضمن الدول الأكثر استشراءً للفساد في العالم، ولم يسبق لأيٍّ من الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 أن تحركت فعلياً بشيء من الجدية لمكافحة الفساد وملاحقة المتورطين ومحاسبتهم. وقد شهدت حكومة الزيدي، الذي تسنّم مهامه رسمياً رئيساً لمجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة في العراق يوم السبت الموافق 16 أيار 2026، وذلك بعد أن منحه مجلس النواب الثقة بحكومته الجديدة في 14 أيار 2026، بعض التحركات الفعلية لتفكيك شبكات الفساد وهدر المال العام، إذ تبنت الحكومة استراتيجية المباغتة

لتفكيك شبكات النفوذ التقليدية، وفتحت ملفات كبيرة هزّت الأوساط السياسية، وكانت خطوات الحكومة لغاية إعداد هذه الورقة في عدة اتجاهات، منها:

عملية صولة الفجر والإطاحة بشبكات الفساد:

ملف وزارة النفط: بدأت الحملة الفعلية بعد توقيف وكيل وزارة النفط عدنان محمد حمود الجميلي، في حزيران 2026، إثر شبهات تتعلق بالفساد المالي، واستغلال النفوذ الوظيفي، والتجاوز على المال العام، والانتفاع من العقود الحكومية.

رفع الحصانات: قادت اعترافات المتهم عدنان الجميلي إلى توسيع العملية لتشمل اعتقال عشرات النواب والمسؤولين والشخصيات السياسية من الصف الأول، بينهم رئيس تحالف عزم، النائب مثنى عبد الصمد السامرائي، وأعضاء في كتل برلمانية بارزة، في خطوة تُعد الأولى من نوعها. واستثمر رئيس مجلس النواب العطلة التشريعية لمجلس النواب العراقي، التي تعطيه صلاحية رفع الحصانة دون الرجوع إلى تصويت النواب على هذا الإجراء.

تجفيف المنابع المالية وإنشاء الحساب المخصص لإيداع الأموال المستردة:

أوعز الزيدي إلى وزارة المالية بفتح حساب خاص لتقييد الأموال المستردة نقدياً، لضمان عدم إعادة تدويرها في قنوات مشبوهة.

- أسفرت الملاحقات السريعة عن الحجز الفوري على مبالغ نقدية وأصول ضخمة، شملت عشرات العقارات الفاخرة، والسيارات الحديثة، وكيلوغرامات من المصوغات الذهبية، كجزء من استعادة المال العام.

- أطلق الزيدي مبادرة تشجيعية تمنح مكافآت ونسباً مالية للمواطنين والموظفين الذين يُبلّغون عن الأصول المنهوبة، مما جعل المجتمع شريكاً في الرصد والتقصي.

1. التأسيس الهيكلي لمكافحة الفساد وتشديد الرقابة الإدارية:

- أسس الزيدي المجلس الأعلى للنزاهة في أولى خطواته، لإيجاد غطاء مؤسسي موحد ينسق بين هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ووزارة الداخلية.

- أقر مجلس الوزراء حزمة قرارات صارمة لترشيد الإنفاق، أبرزها تحديد سقف 60 يوماً لحسم اللجان التحقيقية، وأتمتة المعاملات، مثل سمات دخول العمالة الأجنبية، ومنع استحداث أو تجزئة مكونات العقود الاستثمارية لقطع دابر «العقود الوهمية» أو تضخيم كلف المشاريع.

2. ملف حصر السلاح والضغط الدولي:

- يربط الزيدي بين الفساد والسلاح المنفلت، وأن استرداد الدولة لسيادتها يكون بإنهاء مظهر «الدويلة» داخل الدولة، محدداً سقفاً زمنياً لجمع السلاح غير المرخص، لإدراكه، كمراقب، أن السلاح المنفلت يمثل الحامي الأساسي لشبكات التهريب والفساد المالي.

- عمل الزيدي على التحضير لملفات حيوية بالتنسيق مع الخزانة الأمريكية والبنك الفيدرالي، تهدف إلى تتبع خطوط تهريب الدولار واسترداد الأموال المهربة إلى الخارج.

3. الدعم الشعبي:

- تحظى الحملة بدعم شعبي وبغطاء سياسي لافت، أبرزُه دعم التيار الوطني الشيعي بزعامة مقتدى الصدر ومجلس القضاء الأعلى. ويظل التحدي الأكبر أمام الزيدي هو مدى قدرته على الصمود أمام الحيتان الكبيرة للفساد، التي قد تتحرك عبر البرلمان للضغط على حكومته أو محاولة سحب الثقة منها، مع اقتراب التحقيقات من ملفات أكثر حساسية.

الخاتمة

تُظهر القراءة التحليلية للسوابق الدولية أن الإرادة السياسية الوطنية والمباغتة القضائية في ملاحقة شبكات النفوذ، كما تجسدها «صولة الفجر»، تظل عاجزة عن بلوغ غاياتها النهائية في استرداد الأصول وتفكيك شبكات الفساد العابرة للحدود، ما لم تُدعم بمأسسة هجينة وتدويل مقنّن لإجراءات التحقيق والتعقّب المالي.

إن العبرة المستوحاة من تجربتي أمريكا اللاتينية والبلقان تكشف أن مواجهة حيتان الفساد محلياً تصطدم حتماً بجدران الحصانات السياسية والترهيب أو الاختراق، مما يهدد بإجهاض الحملات أو تقويض استدامتها. ولضمان عدم ارتداد هذه الحملة أو تحولها إلى أداة للتصفية السياسية، ولتأمين الدعم الدولي والشعبي لحكومة السيد علي فالح الزيدي، تخلص هذه الورقة إلى صياغة خارطة طريق عملياتية ترتكز على المقترحات التالية:

المقترحات

أفضل الحلول لمكافحة الفساد المستشري في العراق، لا سيما بين الطبقة السياسية وأصحاب النفوذ، هو الاستفادة من التجارب الدولية التي تطرقنا إليها، والقيام بالخطوات التالية:

1. التعاون الدولي:

- تقديم طلب عن طريق وزارة الخارجية إلى منظمة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق عن طريق تشكيل فريق تحقيق دولي من قِبل مجلس الأمن، على غرار فريق التحقيق الدولي بجرائم داعش (– UNITAD اليونيتاد)، للاستعانة بالخبرات الدولية،

ومشاركة خبراء عراقيين لاستكمال المشهد، وأن يكون طلب العراق الموجّه إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن لإنشاء فريق تحقيق في الفساد مستنداً إلى الفصل السادس (الحفاظ على السلم والأمن الدوليين عبر وسائل سلمية وبناء القدرات)، وليس الفصل السابع، لتسهيل تمرير القرار دولياً ولضمان عدم نقضه من قبل بعض الدول دائمة العضوية.

- الطلب من مجلس الأمن الدولي تأسيس محكمة دولية مختلطة (هجينة) من قضاة دوليين ووطنيين، من أجل محاكمة المتورطين وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، مع العلم أن تأسيس مثل هذه المحكمة يحتاج إلى موافقة السلطة التشريعية في العراق، غير أن تلك الخطوات ستضمن سهولة عملية استرجاع الأموال والأصول المالية الخاصة بالمتورطين المدانين، واستردادها من خارج العراق إلى خزينة الدولة العراقية، وتحديداً الحساب الذي أمر بإنشائه الزيدي والخاص بإيداع الأموال المستردة من المتورطين بقضايا الكسب غير المشروع والفساد لدى وزارة المالية.
- عند عجز الحصول على موافقة السلطة التشريعية على تأسيس محكمة دولية، يُصار إلى اقتراح بديل عبر المحاكم المتخصصة القائمة؛ فبدلاً من إنشاء محكمة هجينة جديدة بقانون، يمكن لرئيس مجلس القضاء الأعلى، استناداً إلى قانون التنظيم القضائي، إصدار قرار بتأسيس (محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزية) بموجب مذكرة تفاهم ثنائية، تضم

مستشارين وقضاة تحقيق دوليين بصفة خبراء ملحقين، يمتلكون صلاحيات التحليل الجنائي الرقمي وخبرات دولية في التحقيق والكشف عن جرائم الفساد.

2. التنسيق والتعاون بين مؤسسات الدولة:

- إبرام اتفاق بين جهاز المخابرات الوطني وهيئة الإعلام والاتصالات لتوظيف الأمن السيبراني والتحليل الجنائي الرقمي برعاية دولية، وتدريب قضاة التحقيق المختصين على هذه الآليات؛ لأن الأدلة الورقية التقليدية في العراق سهلة الإتلاف أو التزوير.

- التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة المنظمات غير الحكومية، لإشراك منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية بوصفها مراقباً وطنياً مسانداً للآلية الدولية، بحيث يمتلك الشارع العراقي قوة الضغط لمنع أي حكومة أو برلمان قادم من إلغاء تفويض الفريق الدولي، كما حدث في تجربة غواتيمالا وغيرها من التجارب التي ذكرناها؛ فعندما شعر الفاسدون بالخطر، شكّلوا تحالفاً غير معلن وأنهوا الاتفاقية وطردوا المدعي الدولي.

3. استرداد الأموال:

- تفعيل اتفاقيات تبادل المطلوبين وعقد اتفاقيات مماثلة مع دول أخرى، خاصة تلك التي تُعد ملاذات آمنة للأموال المهربة،

ولا سيما دول الجوار وبعض الدول الأوروبية.

- عدم الاكتفاء باسترداد الأموال النقدية، بل مصادرة وتسييل العقارات والشركات المسجلة بأسماء واجهات أو أقارب المتورطين خارج العراق، عند ثبوت كسبها دون سبب مشروع وشمولها بالقوانين ذات الصلة بمكافحة الفساد وهدر المال العام.
- تخصيص الأموال المستردة في (الحساب الخاص لإيداع الأموال المستردة من المتورطين في قضايا الكسب غير المشروع) حصرياً لـ:

أ- تمويل العجز في الموازنة الاستثمارية.

ب- تمويل برامج الحماية الاجتماعية.

ت- تمويل البنية التحتية للأجهزة الرقابية والقضائية.

ث- تمويل المشاريع الاستثمارية، والقطاع الصناعي التحويلي، وقطاع الطاقة والتكنولوجيا، والمشاريع الصغيرة.

4. المنظومة التشريعية:

- الإيعاز إلى كافة الوزارات والهيئات غير المرتبطة بوزارة بإلزام جميع الموظفين وذوي الدرجات الخاصة والمسؤولين بتقديم كشف ذمة مالية دوري، ونقل عبء الإثبات إلى المتهم لإثبات

شرعية مصادر أمواله وعقاراته في الداخل والخارج، وتفعيل المساءلة عن الكسب غير المشروع الواردة في القانون رقم 30 لسنة 2011.

5. الأتمتة الشاملة والتحول الرقمي:

- إلغاء التعامل النقدي تماماً وتسريع التحول الرقمي في جميع مؤسسات الدولة، واعتماد نظام الدفع الإلكتروني (POS) لقطع صلة الوصل المباشرة بين الموظف والمواطن.

6. تعزيز الرقابة الاستباقية والتحقيق المالي:

- تفعيل دور رقابي مستقل داخل الوزارات يتبع مباشرةً للمحققين القضائيين، وليس للوزير أو الجهة الحزبية.
- تأسيس وحدة للتحري المالي والاستخباراتي الرقمي، ودمج خبراء تكنولوجيا المعلومات والمحاسبة الجنائية لملاحقة العقود الوهمية وغسل الأموال من خلال تتبع حركة الحسابات المصرفية المشبوهة.

7. العدالة الوظيفية:

- حصر التعيينات والترقيات في المناصب السيادية والدرجات الخاصة بالمعايير المهنية والكفاءة، والتفعيل الحقيقي والشامل لمجلس الخدمة الاتحادي، لإلغاء مبدأ المحاصصة الوظيفية الذي يفرز بيئات فاسدة.

- تعديل سلم الرواتب وسد الفجوة الكبيرة بين الرواتب العليا والدنيا.

8. الشفافية وتعزيز رقابة المجتمع:

- نشر تفاصيل المناقصات والعقود الحكومية الكبرى للرأي العام عبر منصات رقمية تتيح للصحافة الاستقصائية والإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات ذات الصلة مراقبتها.
- الإيعاز إلى وزارتي التربية والتعليم العالي بإدخال مفاهيم النزاهة والمواطنة والمحافظة على المال العام في المناهج الدراسية، لبناء جيل يرفض الفساد مجتمعياً.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org